وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاحد
التاريخ :	١١-٧-٢٠٢١

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التشريعية البرلمانية»: استبدال رصيد الإجازات الدورية.. نقداً

سامح عبدالحفيظ

أقرت اللجنة التشريعية البرلمانية أربعة اقتراحات بقوانين لتعديل قانون الخدمة المدنية مقدمة من النواب د.محمد الحويلة وخليل الصالح ومرزوق الخليفة ويوسف الغريب تتعلق بمنح الموظف بدلا نقديا عن إجازاته. ويقضي اقتراح الحويلة بمنح الموظف أثناء مدة خدمته حق استبدال رصيد إجازاته الدورية بدلا نقديا وفقا للأوضاع والشروط التي يضعها ديوان الخدمة المدنية مع استحقاقه عند انتهاء خدمته بدلا نقديا عن رصيد إجازاته الدورية التي لم ينتفع بها محسوبا على أساس آخر مرتب يتقاضاه، فإذا أعيد للخدمة قبل انقضاء المدة التي تقاضى عنها البدل النقدي رد من هذا البدل ما يقابل المدة المتبقية منها، مع إضافته إلى رصيد إجازاته. ونص الاقتراح المقدم من النائب خليل الصالح على عدم جواز منح الإجازة الدورية إلا بعد مضي 6 أشهر من تاريخ تسلم العمل على ان يصرف مرتب الإجازة الدورية المستحقة عند القيام بها، كما يحق للموظف إذا تجاوز رصيد إجازاته الدورية 30 يوما بيع ما زاد على هذه المدة بحد أقصى 200 يوم للجهة التي يعمل بها، وذلك وفقا للأوضاع والشروط التي يضعها ديوان الخدمة المدنية. ونص الاقتراح الذي قدمه الخليفة على انه إذا اقتضت المصلحة العامة عدم التصريح بالإجازة الدورية عن سنة ما، جاز - بعد موافقة الوزير - صرف بدلها نقدا وإلا أرجئت إلى سنة أخرى. وجاء في اقتراح الغريب أحقية الموظف الذي لم يستفد أو ينتفع من رصيد إجازاته الدورية في الأول من يناير من كل عام ان يتقدم بطلب لصرف بدل نقدي عن رصيد إجازاته الدورية عن العام السابق أو الأعوام التي سبقته محسوبة على أساس آخر مرتب تقاضاه، على ان يحدد الوزير المختص آلية الصرف وإجراءاته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١١-٧-٢٠٢١	١	١٦٢١٦

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

أصدروا بياناً اعترضوا فيه على طريقة اعتقال جمال الساير وحبسه الاحتياطي

22 نائباً يوقّعون طلب... «دور انعقاد طارئ»

| كتب فرحان الشمري |

جانب من اجتماع النواب أمس

ببيان وطلب عقد دور انعقاد طارئ لمجلس الامة، انتهى الاجتماع النيابي الذي عقد أمس في مكتب النائب مهند الساير، لبحث تداعيات ضبط الشاعر جمال الساير، من حيث طريقة الضبط وحبسه، حيث وقّع 22 نائباً، حضروا الاجتماع من أصل 31 يمثلون الكتلة، على طلب عقد دور انعقاد طارئ، كما أصدر النواب أنفسهم بياناً، اعترضوا فيه على حبس جمال الساير وطالبوا بدور انعقاد غير عادي لبحث موضوع عدم تطبيق النيابة العامة التعديل على الحبس الاحتياطي وإقرار قانون مخاصمة القضاء في مداولتين، وإقرار قانون تحديد مدد شغل المناصب القيادية في القضاء والنيابة العامة.

وجاء في البيان الصادر عن الاجتماع أنه «لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل، إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة» (المادة 31 من دستور دولة الكويت).

وأكد البيان أن «أعضاء الأمة وممثليها الموقعين أدناه، يستنكرون واقعة القبض على المواطن جمال الساير واختطافه من الشارع أمام المارة، رغم أن شخصه ومحل إقامته معلوم، إذ يعتبر هذا التصرف من الأجهزة الأمنية في حقيقته مؤشراً خطيراً على استمرار توجه الحكومة في تصفية الحسابات السياسية من خلال أجهزة الدولة ومؤسساتها، لاسيما أن الأمر قد تخطى حدود القانون ومشروعيته الى استخدامه في وأد الحقوق والحريات العامة».

وأضاف النواب: «إن كنا نؤمن بأن الحفاظ على دولة الدستور وهيبتها، وعلى قواعد دولة الحق ثباتها ومكانتها هو تطبيق صحيح القانون دونما تمايز أو انتقائية، إلا أن تجاوز التشريعات الصادرة من مجلس الأمة، وعدم تطبيق التعديل الوارد على نص المادة 69 من قانون الإجراءات الجزائية من قبل النيابة العامة، يخالف الغاية من صدور التشريع رقم 1/2021 في شأن حظر الحبس الاحتياطي على جرائم الرأي».

وذكر النواب في البيان «أننا إذ نخاطب الشعب الكويتي ليكون حكماً حول ما آلت إليه الأمور في دولة المؤسسات، ونشد على أيديهم لنكون جميعاً كالبنيان المرصوص متلاحمين في مواجهة أي تراجع عما يؤدي الى استتباب دولة القانون والدستور، وأي انتقاص من حقوقهم وحرياتهم العامة، لذا وانطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية والرقابية والتشريعية وحقنا الذي كفله الدستور، تقدمنا بطلب الدعوة لدور انعقاد غير عادي لعقد جلسة لمناقشة عدم تطبيق النيابة العامة القانون رقم (1) لسنة 2021 في شأن تعديل بعض أحكام القانون 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، في ما يتعلق بعدم سريان أحكام الحبس الاحتياطي على من يمارس حقه في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة، وكذلك مناقشة قانون مخاصمة القضاء وتحديد مد شغل المناصب القضائية».

وعقب الاجتماع، قال النائب مهند الساير إن «22 نائباً حضروا الاجتماع في مكتبي لبحث تداعيات القضية الموجهة للمواطن جمال الساير، والإجراءات التي تم اتخاذها، بداية من اعتقاله في جهاز أمن الدولة، إلى إحالته للسجن المركزي بقرار من النيابة لمدة 21 يوما، على إثر تغريدات كتبت في (تويتر)»، معرباً عن أسفه لأن «الحريات في الكويت تتراجع بشكل واضح وصريح» ومعبراً عن شكره للنواب الـ22 الذين حضروا الاجتماع، وكذلك بقية أعضاء كتلة الـ31 نائباً وتضامنهم مع القضية.

وأضاف الساير «ليعلم الجميع أن القضية ليست شخصية لجمال الساير، ولكنه أصبح نموذجا في القضية التي وجهت له، وكذلك في طريقة التحقيق والاعتقال والحبس والإحالة للسجن المركزي كاول قضية بعد تعديل قانون الحبس الاحتياطي في 18 أبريل الماضي»، لافتاً إلى أن «هناك تعميماً صادر من النائب العام بتاريخ 10 مايو الماضي، بأن هذا القانون يجب أن يطبق في 18 مايو، وهذا التعميم نشر في الصحف، وتم تعميمه على وكلاء النيابة بعدم سريان قانون الحبس الاحتياطي على قضايا الرأي وكان المفترض أن يطبق هذا القانون».

ورأى الساير أن «التجاوز على القانون أصبح أمراً واضحاً، وقد تكون الرسالة مع نهاية دور الانعقاد للشعب والنواب بالترهيب والتخويف في مرحلة حساسة ومهمة»مشدداً على أن «تكاتف النواب والمجتمع مهم، ليس لجمال الساير ولكن للقضية التي تتمثل وتتجسد به».

وأعلن عن إصدار النواب المجتمعين بياناً وافياً وشارحاً عن الحالة التي تم الوصول إليها من التجاوز على القانون، وطلب لعقد دور انعقاد غير عادي يتم جمع التواقيع عليه حالياً.

وقال «هذه دعوة شخصية من أخيهم لجميع النواب، ووضعنا فيه 49 خانة للنواب جميعاً للتوقيع على الطلب»، مبيناً أن «الدعوة لهذا الدور غير العادي تصدر بمرسوم بناء على طلب غالبية النواب وهم 33 نائباً. وبيّن أن الطلب يتحدث عن 3 نقاط مهمة، نقاش عام عن تجاوز النيابة بعدم تطبيق قانون الحبس الاحتياطي، وإقرار قانون مخاصمة القضاء بمداولتين، وإقرار قانون تحديد مدد شغل المناصب القيادية في القضاء والنيابة العامة بمداولتين». وأكد أنه سيتم التواصل مع النواب جميعاً للتوقيع على الطلب، مبيناً أن الكثير من النواب تقدموا باقتراحات تتعلق بمخاصمة القضاء.

بيان النواب:

تصرف الأجهزة الأمنية مؤشر خطير على استمرار تصفية الحسابات السياسية

- الأمر تخطّى حدود القانون ومشروعيته إلى استخدامه في وأد الحقوق والحريات العامة

- الحفاظ على دولة الدستور وهيبتها يكون بتطبيق صحيح القانون دونما تمايز أو انتقائية

- نشد على أيدي الشعب لنكون جميعاً كالبنيان متلاحمين بمواجهة أي تراجع وانتقاص من الحقوق والحريات العامة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٩-٧-٢٠٢١	٣	١٥٢١٣

الأنباء
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تأمر باستمرار حجز جمال الساير 21 يوماً

عبدالكريم أحمد

أمرت النيابة العامة أمس باستمرار حجز الشاعر جمال الساير 21 يوما على ذمة قضية مخالفة قانوني أمن الدولة الداخلي ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، مع إحالته إلى السجن المركزي. ويتوقع أن يقدم محامي الساير اليوم تظلما إلى المحكمة الكلية من قرار الحجز، على أن يعرض موكله أمام قاضي التجديد قريبا.

وكانت النيابة قد باشرت أول من أمس تحقيقها مع الساير بتهمتي المساس بمسند الامارة وإذاعة أخبار كاذبة، بعد توقيفه اخيرا على خلفية تغريدات دونها بحسابه في موقع «تويتر».

الشاعر جمال الساير

النيابة تصدر أول التماس لإعادة النظر في حكم نهائي صدر عن «التمييز»

عبدالله فنيص

أصدرت النيابة العامة أول قرار لها بتطبيق قانون التماس إعادة النظر على الأحكام النهائية، إذ وافقت النيابة على الالتماس المقدم من المحامية هبة شموه لإعادة محاكمة متهم مدان بالسجن 10 سنوات بحكم صادر من «التمييز» بعد ظهور أدلة جديدة، وقالت هبة شموه في تصريح صحافي: موكلي أدين بالحبس 10 سنوات في حكم نهائي عام 2017 عن تهمتي خطف آسيوي وانتحال صفة آسيوي، وبعدها ظهرت أدلة جديدة من المرجح أن تغير مسار القضية وتقدمنا بطلب الى النيابة للالتماس على الحكم ومحاكمته مجددا ووافقت النيابة على الطلب وهو الاول منذ اقرار القانون.

وثمنت هبة شموه جهود النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام المستشار ضرار العسعوسي في ترسيخ العدالة.

المحامية هبة شموه

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	١١-٧-٢٠٢١	٨	١٦٢١٦

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

منح مواطنات حق رعاية والدتهن المريضة بدل شقيقهن

معركة الولاية الصحية.. القضاء ينتصر للمرأة مجدداً

في حكم تاريخي جديد ينتصر للمرأة الكويتية، أصدر القضاء أول من أمس حكماً بمنح الولاية الصحية لمواطنات لرعاية والدتهن التي تعاني من غيبوبة منذ عام 2018.

أريج حمادة

استمرت سنوات في أروقة المحاكم قبل صدور الحكم التاريخي

حمادة: الحكم صرخة ضد الوضع.. فالابن فاقد الأهلية لرعاية أمه

محمود الزاهي

بعد معركة استمرت سنوات في أروقة القضاء كان طرفاها المواطنات من جهة، وشقيقهن الوحيد من جهة أخرى، أصدرت محكمة الأسرة حكمها لمصلحة الشقيقات لتمكينهن من رعاية أمهن المريضة بعد إثبات عدم أهلية الشقيق لذلك الأمر.

وقالت وكيلة الشقيقات المحامية أريج حمادة لـ **القبس** إن القضية أثبتت تخبط وتعنت جهات حكومية عدة كانت طرفاً في القضية التي تمثل صرخة في وجه الوضع القائم الذي يمنع المرأة من حق رعاية ذويها سواء الأم أو الأب أو الإخوة أو الزوج، ويقصر حقها في الرعاية فقط على أبنائها وفق التشريع الصادر مؤخراً.

الرعاية للأصلح

وأضافت حمادة أن التفرقة بين الرجل والمرأة على أساس أن الرجل هو الأصلح للرعاية الصحية أمر غير سليم؛ لأنه يفترض تقييم تلك القدرة على أساس تقدير المسؤولية، وليس على أساس الجنس، مشيرة إلى أن القاضي في الحكم الصادر مؤخراً رفض منح الابن حق الولاية الصحية لعدم أهليته استنادًا إلى العديد من الوقائع التي تم إثباتها.

ولفتت إلى أنه من بين تلك الوقائع قيام الابن بإخراج الأم من المستشفى خلال قيامها بالعلاج الطبيعي لتزامن ذلك مع زيارة موظفة إحدى الجهات الحكومية للمنزل للتأكد من إقامة الأم معه وإثبات رعايته لها، مشيرة إلى سابق رفض الابن التوقيع على أوراق العمليات الخاصة بالأم رغم تحمل البنات تكاليفها واضطرارهن للبحث عن أحد أفراد العائلة الذكور للتوقيع، وهو أمر تكرر خلال 3 عمليات كانت نتيجتها إيجابية، إذ تحسنت بفضلها صحة الأم، وأصبحت قادرة على فتح عينيها والجلوس على كرسي متحرك وهو تطور عدّه الأطباء كبيراً.

دعوى حجر

وأوضحت حمادة أن التعنت وصل إلى حد قيام الشقيق برفع دعوى حجر عليها، وكذلك رفع أخرى لإثبات الولاية الصحية ليمكنه فتح ملف يتيح له الحصول على مزايا الإعاقة الخاصة بالأم، مما دفع بالشقيقات ليصبحن طرفاً في التقاضي لدرجة أنهن احتجن إلى تصريح من القاضي لحصول الأم على لقاح كورونا بعد إهمال الابن رعايتها.

وشددت في النهاية على أن الحكم انتصر للمرأة في مواجهة واقع سيئ تعيشه وهو رسالة للمعنيين بضرورة التحرك لإنصاف المرأة في مثل هذا النوع من القضايا الإنسانية حتى لا يُحرم شخص حقه في إجراء عملية تتوقف عليها حياته؛ لأن رجلاً يرفض ذلك.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٩-٧-٢٠٢١	٢	١٧١٤٥

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكدت أنها مارست دورها الصحافي بمهنية

«الاستئناف» تبرئ القبس من الإساءة للإيراني صالحي

حرية الرأي والتعبير مكفولة بالدستور

مبارك حبيب

قضت محكمة الاستئناف، أمس، برئاسة المستشار نصر آل هيد ببراءة رئيس التحرير الأستاذ وليد عبد اللطيف النصف والزميل راشد الشراكي من الإساءة إلى الإيراني صالحي.

وأكدت المحكمة أن **القبس** لم تخالف أو تسئ في ما قامت بنشره، ومارست دورها بما يسمح به لها القانون في إطار حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٩-٧-٢٠٢١	١	١٧١٤٥

القدس العربي
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أحكام إعدام تشمل ضبّاطاً.. ومذكرات اعتقال

قضاء العراق يتحرك لمحاسبة قتلة المتظاهرين

خالد جان سيز

منذ تظاهرات أكتوبر 2019، سقط مئات القتلى من المحتجين والناشطين في العراق، وقبل شهرين من الانتخابات، أعلن رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، أمس، صدور مذكرات قبض بحق قتلة الباحث هشام الهاشمي، إضافة إلى أحكام إعدام بحق قتلة متظاهرين، بينهم ضباط.

وقال زيدان: «القضاء أصدر مذكرات قبض بحق متهمين بقتل هشام الهاشمي، لكن الجهات المخولة غير معنية بتنفيذ تلك المذكرات».

وكان مسلحون اغتالوا في يوليو الماضي الهاشمي بإطلاق الرصاص عليه وهو يقود سيارته قبالة منزله في حي زيونة شرقي بغداد، وتعهد وقتها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بملاحقة قتلته وعدم إفلاتهم من قبضة العدالة.

وأردف زيدان: «التحقيق في بعض قضايا قتلة المتظاهرين أنجز، خاصة في مناطق الكوت وبابل، وصدرت أحكام الإعدام بحق ضباط».

أما في ما يتعلق بملف قائد الحشد الشعبي في الأنبار قاسم مصلح، المتهم بقتل الناشط إيهاب الوزني في كربلاء، فأكد زيدان أن القضاء لم يرضخ لأي ضغوط من أجل إطلاقه وأن الأدلة لم تكن كافية.

هجمات متواصلة

من جهة ثانية، تواصل مسلسل استهداف المصالح الأميركية، حيث تعرضت سفارة واشنطن في بغداد إلى هجوم صاروخي، وردت عليه عبر منظومتها الدفاعية.

وقالت وسائل إعلام مقربة من فصائل مسلحة إن الهجوم نُفّذ بصاروخ وطائرة مسيرة مفخخة، وإن الصاروخ أطلق من جانب منطقة الرصافة ببغداد.

وعقب استهداف السفارة، قال كاظم الفرطوسي الناطق باسم كتائب سيد الشهداء إن «هناك فرقاً كبيراً بين السفارة الأميركية والثكنة العسكرية، فاستهداف السفارات ممنوع»، مستدركاً أن «الثكنات العسكرية التي قد تكون جزءاً من أجزاء السفارة الأميركية ليس هناك أي مانع لاستهدافها».

ووصف الكاظمي مرتكبي الهجمات الأخيرة بأعداء العراق، مؤكداً ملاحقة جميع المتجاوزين، وفرض الأمن.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٩-٧-٢٠٢١	١٤	١٧١٤٥

وفيـــات

الوفيات

● نادية راشد عيسى العصفور، أرملة/ جاسم المطر، 63 عاما، (شيعت)، تلفون: 95009090، 99664484، 97150205

● يوسف شعبان محمد حسين بهزاد، 55 عاما، (شيع)، تلفون: 99082297، 99448944

● عبدالرضا حاجي عبدالله محمد، 53 عاما، (شيع)، تلفون: 69999154، 99122669، 67077655

● لولوه مبارك مهوس، أرملة/ حمد خلف عبدالمحسن الحبشي، 80 عاما، (شيعت)، تلفون: 99020467

● رشا روضان عبيد الشمري، 38 عاما، (شيعت)، تلفون: 99645690

● خيرية محمود حاجية حسن، أرملة/ عبد علي محمد حسن الجزاف، 73 عاما، (شيعت)، تلفون: 99682443، 99016423، 99681802، 99667416

● عيسى مندي خدادا خليفة، 67 عاما، (شيع)، تلفون: 97995621

● ماجدة زين العابدين عبدالعزيز عاكف، زوجة/ محمد علي العويصي، 69 عاما، (شيعت)، تلفون: 55153525

● بيبي حسين علي الخميس، أرملة/ قاسم الخميس، 86 عاما، (شيعت)، تلفون: 99813918

● سهيلة حميد علي محمد، زوجة/ نجيب خليل عبدالرسول النقي، 57 عاما، (شيعت)، تلفون: 65111543، 94020888، 65656798

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الجمعة ٨-٧-٢٠٢١

الوفيات

● عبداللطيف عايض سرور العتيبي، 59 عاما، (شيع)، تلفون: 66998833.

● أحمد علي أحمد عباس، 85 عاما، (شيع)، تلفون: 99660377، 99298338.

● عيسى إسماعيل إبراهيم البلوشي، 74 عاما، (شيع)، تلفون: 66886697، 66619955، 66216416.

● نجيب صالح جاسم الشهاب، 68 عاما، (شيع)، تلفون: 99666868، 99411889، 66695515، 99916653.

● مريم يعقوب حسين السلاحي، أرملة/ بكر أحمد النجار، 96 عاما، (شيعت)، تلفون: 99825529، 90000332.

● مناحي مرزوق صنهات العتيبي، 96 عاما، (شيع)، تلفون: 65072211، 66177793، 55522958.

● نوره عبدالرحمن الشريدة، 36 عاما، (شيعت)، تلفون: 99455344، 99626240، 99889703.

● عبدالعزيز محمد حسن البغلي، 72 عاما، (شيع)، تلفون: 99073079.

● بتله صالح ناصر الضويحي، 74 عاما، (شيعت)، تلفون: 66647575.

● فوزية يوسف فهد العبدالغفور، زوجة/عبدالله نصار مطلق الشريعان، 74 عاما، (شيعت)، 66615600، 99023819.

● حسين عبدالله حسين الصايغ، 73 عاما، (شيع)، تلفون: 95570007.

● سلمان سعيدان عاصي الجميلي، 67 عاما، (شيع)، تلفون: 50650888، 55544547.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الاحد ١١-٧-٢٠٢١